

مَرْسُومٌ رَقْمَ ٩٣٣

احالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى طلب الموافقة على الغاء اتفاقية قرض بين
الجمهورية اللبنانية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في تمويل استثمارات القطاع الخاص في
إِنَّ رَئِيسَ الْجُمُهُورِيَّةَ مَجَالِ تَوْفِيرِ الطَّاقَةِ وَالْطَّاقَةِ الْمُتَجَدِّدةِ

بِنَاءً عَلَى الدِّسْتُورِ لَا سيما المادة ٥٢ منه،

بناء على القانون رقم ٧٤ تاريخ ٢٠١٨/٤/١٣ (الموافقة على ابرام اتفاقية قرض بين الجمهورية اللبنانية
والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في تمويل استثمارات القطاع الخاص في مجال توفير الطاقة
والطاقة المتجددة)،

بناء على المرسوم رقم ٣٣٩١ تاريخ ٢٠١٨/٦/٢٩ (ابرام اتفاقية قرض بين الجمهورية اللبنانية والوكالة
الفرنسية للتنمية للمساهمة في تمويل استثمارات القطاع الخاص في مجال توفير الطاقة والطاقة
المتجددة)،

بناء على كتاب الوكالة الفرنسية للتنمية تاريخ ٢٠٢١/٢/١٨ المسجل في مجلس الانماء
والاعمار برقم ٨٦٠/م. تاريخ ٢٠٢١/٢/٢٦،

بناء على إقتراح رئيس مجلس الوزراء ووزير الطاقة والمياه،
 وبعد موافقة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٢٢/٢/١٥

يرسم ما يأتي :

المادة الأولى: يحال إلى مجلس النواب مشروع القانون المرفق الرامي إلى طلب الموافقة على الغاء اتفاقية
قرض بين الجمهورية اللبنانية والوكالة الفرنسية للتنمية بقيمة /٣٤٠,٣٥,٠٠٠/ دولار
أميركي، للمساهمة في تمويل استثمارات القطاع الخاص في مجال توفير الطاقة والطاقة
المتجددة، والموافق على ابرامها بالقانون رقم ٧٤ تاريخ ٢٠١٨/٤/١٣ والمبرمة بالمرسوم
رقم ٣٣٩١ تاريخ ٢٠١٨/٦/٢٩.

المادة الثانية: إن رئيس مجلس الوزراء مكلف تنفيذ أحكام هذا المرسوم.

بعداً في ٢٧ أيار ٢٠٢٢
الامضاء : ميشال عون

صدر عن رئيس الجمهورية
رئيس مجلس الوزراء
الامضاء : محمد نجيب ميقاتي

وزير الاقتصاد والتجارة
الامضاء : امين سلام

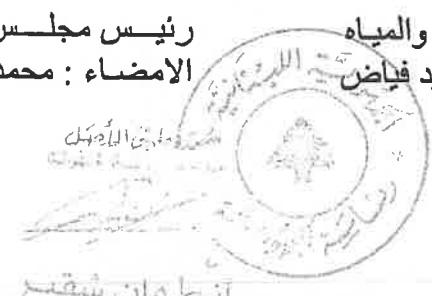
وزير الخارجية والمغتربين
الامضاء : عبد الله بو حبيب

وزير المالية
الامضاء : يوسف خليل

رئيس مجلس الوزراء
الامضاء : محمد نجيب ميقاتي

وزير الطاقة والمياه
الامضاء : وليد فياض

وزير البيئة
الامضاء : ناصر ياسين



أنطوان شقير

مشروع قانون

يرمي إلى طلب الموافقة على الغاء اتفاقية قرض بين الجمهورية اللبنانية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في تمويل استثمارات القطاع الخاص في مجال توفير الطاقة والمتجدد

المادة الأولى: الموافقة على الغاء اتفاقية قرض بين الجمهورية اللبنانية والوكالة الفرنسية للتنمية بقيمة /٣٤,٠٣٥,٠٠٠/ دولار اميركي، للمساهمة في تمويل استثمارات القطاع الخاص في مجال توفير الطاقة والمتجدد، والموافقة على ابرامها بالقانون رقم ٧٤ تاريخ ٢٠١٨/٤/١٣ والمبرمة بالمرسوم رقم ٣٣٩١ تاريخ ٢٠١٨/٦/٢٩.

المادة الثانية: يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.



الاسباب الموجبة

حيث ان مجلس الانماء والاعمار وتنفيذاً لاتفاقية القرض الموقعة مع الوكالة الفرنسية للتنمية الموافق على ابرامها بموجب القانون رقم ٧٤ تاريخ ٢٠١٨/٤/١٣ ، قد وقع مع مصرف لبنان مستند توكيل لادارة هذا القرض،

وحيث ان موضوع القرض هو توفير قروض بشروط ميسرة للقطاع الخاص في لبنان بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم لتمويل استثمارات في قطاع الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، بما في ذلك تمويل الاستثمارات المتصلة بإنشاء مبانٍ جديدة تراعي تحديداً معايير توفير الطاقة والطاقة المتجددة ،

وحيث ان مصرف لبنان أفاد بتعذر تنفيذ الاتفاقية مع القطاع الخاص لضعف الطلب على هذه القروض، وطلب الغاء الاتفاقية والغاية عمولة التخصيص المتوجبة عليها،

ويمـا ان الوكـالة الفـرنـسـية لـلـتنـيمـة قد وافـقت عـلـى الغـاء الـاتـفـاقـيـة والـغاـيـة العـمـولـة المتـوجـبة، وـيمـا ان طـلب المـوافـقة عـلـى الغـاء هـذـه الـاتـفـاقـيـة المـذـكـورـة يـتـطلـب استـصـدار قـانـون يـجـيز ذـلـك،

لذلك،

تتقدم الحكومة من المجلس النيابي الكريم بمشروع القانون المرفق راجية اقراره.

